الأمم المتحدة

A/78/880

الجمعية العامة

Distr.: General
13 May 2024
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البنود 13 و 18 و 75 (أ) من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

التنمية المستدامة

المحيطات وقانون البحار: المحيطات وقانون البحار

العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

مذكرة من الأمين العام

موجز

أُعدَّت هذه المذكرة استجابة للفقرة 23 من قرار الجمعية العامة 128/78، التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام أن يعد، بالتنسيق مع رئيسي المؤتمر، مذكرة معلومات أساسية، تتضمن مقترحا خاصا بمواضيع حلقات العمل من أجل المحيطات، لغرض مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة، ليُنظر فيها أثناء الاجتماع التحضيري، المقرر عقده بالمقر في تموز/يوليه 2024. وفيما يلي بيان لحالة التنفيذ والاتجاهات السائدة والتحديات المطروحة والفرص السانحة عند الاستفادة من أوجه الترابط بين الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى نحو اتخاذ إجراءات تتعلق بالمحيطات. وتتناول المذكرة موضوع المؤتمر، "تسريع العمل وتعبئة جميع الجهات الفاعلة للحفاظ على المحيطات واستخدامها على نحو مستدام"، وتقدم مقترحات بشأن المواضيع العشرة الخاصة بحلقات العمل من أجل المحيطات.

100624 290524 24-08555 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - قررت الجمعية العامة، في قرارها 242/77، عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، في فرنسا في حزيران/يونيه 2025. وقررت الجمعية، في قرارها 128/78، أن يكون الموضوع الرئيسي للمؤتمر هو "تسريع العمل وتعبئة جميع الجهات الفاعلة للحفاظ على المحيطات واستخدامها على نحو مستدام".

2 - وقد أُعدَّت هذه المذكرة استجابة للفقرة 23 من قرار الجمعية العامة 128/78، التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام أن يعد، بالتنسيق مع رئيسي المؤتمر، مذكرة معلومات أساسية، تتضمن مقترحا خاصا بمواضيع حلقات العمل من أجل المحيطات، من أجل الاجتماع التحضيري. وينبغي أن تُقرأ هذه المذكرة[1] باقتران مع المساهمات التي وردت في إطار الإعداد لها، ومع مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدها الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة لعام 2020: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لأغراض التنمية المستدامة (A/74/630)، وكذا مع تقرير المؤتمر المعقود في عام 2022 (A/CONF.230/2022/14)، وتقارير الأمين العام وسائر التقارير ذات الصلة عن المحيطات وقانون البحار ومصايد الأسماك المستدامة التي صدرت منذ عام 2019 (منها على سبيل المثال A/74/70 و A/74/119 و A/74/350 و A/75/70 و A/75/340 و A/76/311 و A/76/311/Add.1 و A/77/68 و A/77/331 و A/78/67 و A/78/339).

الحالة والاتجاهات، بما في ذلك المراحل الرئيسية[2]

3 - إن المحيطات في حالة طوارئ حيث يؤدي تزايد ظواهر الأترفة والتحمض واحترار المحيطات وفقدان الأكسجين والتلوث البلاستيكي إلى تدهور سلامتها. وإضافةً إلى ذلك، لا يزال الاتجاه المثير للجزع الذي يشكِّله الصيد المفرط مستمرا، مما يؤدي إلى صيد أكثر من ثلث الأرصدة السمكية في العالم بمستويات غير مستدامة بيولوجياً. ومع ذلك، تحققت بعض المراحل الهامة منذ انعقاد أحدث دورة لمؤتمر المحيطات. فبعد مرور عشرين عاما تقريباً من المناقشات التي عُقدت برعاية الأمم المتحدة، اعتُمد الاتفاق التاريخي المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام في حزيران/يونيه 2023. والتنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب للاتفاق، الذي يغطي نطاق تطبيقه ثلثَي مساحة المحيطات تقريباً، يمكن أن يقدم مساهمات ذات أهمية حيوية في التصدي للتحديات المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وحتى 22 نيسان/أبريل 2024، بلغ عدد الموقَّعين على الاتفاق 88 موقعا، 4 منهم أصبحوا أطرافا فيه[3].

(1) يمكن الاطلاع على المساهمات الواردة في الموقع الشبكي للمؤتمر، https://sdgs.un.org/conferences/ocean2025/documentation.

(2) يُقرأ هذا الفرع بالاقتران مع تقرير *The Sustainable Development Goals Report 2023: Special Edition: Towards a Rescue Plan for People and Planet (United Nations publication, 2023)*؛ و A/78/80-E/2023/64.

(3) اتفاق مُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام.

4 - ومن المراحل الرئيسية الأخرى التي تحققت في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لحفظ موارد المحيطات واستخدامها على نحو مستدام، اعتمادُ رؤساء الدول والوزراء وغيرهم من الممثلين من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أثناء الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، في آذار/مارس 2022، قرارا تاريخيا بعنوان "إنهاء التلوث البلاستيكي: نحو صك دولي ملزم قانونا"، والمفاوضات الجارية ذات الصلة في لجنة التفاوض الحكومية الدولية المجتمعة بمقتضى ذلك القرار؛ واعتماد اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن إعانات مصايد الأسماك، في حزيران/يونيه 2022؛ وانعقاد المؤتمر الاستعراضي المعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، في آذار/مارس 2023. وأُدمجت المناقشات المتعلقة بالمحيطات في العمليات الحكومية الدولية الأخرى، بما في ذلك المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي. ويشكِّل اعتماد الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إطارَ كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي تطوراً رئيسياً، فيما اتُّخذت أيضا تدابير نحو تحقيق استدامة المحيطات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية. وإضافة إلى ذلك، يمثِّل التقدم المحرز فيما يتعلق بعدد الموقعين والأطراف في الصكوك القانونية الملزمة الرئيسية، مثل "الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه"، اتجاها إيجابيا آخر.

5 - وأُحرز تقدم نحو تحقيق غايات الهدف 14 في البيئات البحرية. فوفقا لما جاء في تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2023[4] الصادر في الآونة الأخيرة، يشمل ذلك التقدم توسيع المناطق البحرية المحمية؛ ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ وحظر الإعانات الضارة المقدمة لمصايد الأسماك؛ وتقديم الدعم لصغار الصيادين الحرفيين. غير أن العمل لا يمضي بالسرعة أو النطاق اللازمين لتحقيق الهدف 14[5]. فلا بد من بذل جهود حفظ منسقة للحفاظ على سلامة المحيطات وإصلاحها من خلال الدعوة إلى الحلول القائمة على الطبيعة، والنُّهج القائمة على النظم الإيكولوجية، وسبل العيش المستدامة، وحماية المحيطات. كما أن فهم ومعالجة الآثار التراكمية الناجمة عن الضغوط البشرية المتعددة على النظم الإيكولوجية يشكِّلان المفتاح لتحويل مسار الجهود المبذولة لتحسن سلامة أكبر نظام بيئي على البسيطة وقدرته على الصمود وإنتاجيته المستمرة. وينبغي أن ترتكز هذه الإجراءات على أفضل المعارف العلمية المتاحة والمعرفة التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

أولا - الاستفادة من أوجه الترابط بين الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى نحو اتخاذ إجراءات تتعلق بالمحيطات: التحديات والفرص[6]

6 - إن الطبيعة الشاملة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعدم قابلية أهداف التنمية المستدامة للتجزئة، تعني أن جميع الأهداف مرتبطة بالهدف 14 بدرجات متفاوتة ومن نواح مختلفة. ويمكن أن توجد روابط بين الغايات المندرجة في إطار هدف بعينه، وبين الغايات المندرجة في إطار أهداف مختلفة، وبين

(4) منشورات الأمم المتحدة، 2023.

(5) المرجع نفسه.

(6) ينبغي أن يُقرأ هذا الفرع باقتران مع الوثيقة A/CONF.230/2022/8.

الأهداف بشكل أعم. وترتبط الغايات العشر المندرجة في إطار الهدف 14 بمختلف المجالات المتصلة بالأهداف. وفي حين أن بعض الغايات تربطها صلات محدودة أو ضيقة بأهداف أخرى، فإن البعض الآخر يرتبط بشتى الأهداف والغايات بطرق متعددة. ويستند هذا الفرع إلى المساهمات التي وردت في ذلك السياق وينصب التركيز فيه على أوجه الترابط البارزة.

1 - حفظ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية ومعالجة التلوث بجميع أشكاله (الغايات 14-1 و 14-2 و 15-5)

7 - لا تزال التهديدات الناجمة عن الآثار البشرية التراكمية التحدي الأكبر الذي يؤدي إلى تدهور النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية. فتآكل السواحل، وتدمير الشعاب المرجانية وأشجار المانغروف، وتزايد موجات الحر البحرية، والأعاصير المدارية، وتحمُّض المحيطات، وفقدان الأكسجين، وارتفاع مستويات سطح البحر هي ظواهر ناجمة عن تغير المناخ والاستغلال المفرط والتلوث، مما يؤدي إلى تغييرات بيئية لا سابق لها للموائل البحرية والساحلية، مما يهدد الحياة تحت الماء وفي البر.

8 - ولا يزال التلوث، بما فيه التلوث الكيميائي، والحطام البحري، والمواد البلاستيكية الدقيقة، وتلوث المغذيات من مصادر شتى من قبيل مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي غير المعالجة من العوامل التي تسهم في تدهور البيئة البحرية. فهناك ما يقدر بنحو 30 مليون طن من النفايات البلاستيكية في المحيطات، مع تراكم 109 ملايين طن إضافي في الأنهار، مما يدل على احتمال أن يستمر تسرب هذه المواد إلى المحيطات لعقود قادمة[7]. ولا تزال ظاهرة الأترفة، المرتبطة بزيادة تحميل المغذيات في البحر، من بين الأسباب الرئيسية لتدهور نوعية المياه وتشكِّل تهديدا كبيراً لاستدامة رأس المال البشري في جميع أنحاء العالم[8]. ويتسرب ما يقرب من 50 في المائة من مياه المجاري التي تحتوي على مستويات عالية من المغذيات إلى البيئة دون أن تخضع للمعالجة، مما يؤدي إلى تفاقم الأترفة، مما يتسبب بدوره في تكاثر الطحالب الضارة وفقدان الأكسجين، مع ما يترتب على ذلك من مناطق ميتة تغطي حوالي 000 245 كيلومتر مربع على الصعيد العالمي[9].

9 - وتشكِّل المواد البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، المتفشية في البيئة البحرية، خطرا يهدد الحياة البحرية بتعطيلها للنظم الإيكولوجية، حيث تشير التقديرات إلى أن أكثر من 800 من الأنواع يتضرر من ابتلاعها لتلك المواد أو وقوعها في شباكها. وتشكِّل أيضا الجسيمات البلاستيكية الدقيقة مخاطر تهدد الصحة البشرية، إذْ يمكن أن تراكم فيها مواد كيميائية سامة وتتسرب إلى السلسلة الغذائية، حيث يستهلكها البشر في الأغذية البحرية والمياه والأملاح. وتتيح الجهود المبذولة لإبرام صك ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية فرصة تاريخية لإنهاء هذا التلوث، بما فيه التلوث بالجسيمات البلاستيكية الدقيقة، في البيئة البحرية، وتنفيذ الأهداف 14 و 15 و 8 و 12 و 6.

(7) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Global Plastics Outlook: Economic Drivers, Environmental Impacts and Policy Options* (Paris, 2022).

(8) اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، تقرير حالة المحيطات *(State of the Ocean Report)*، طبعة تجريبية (باريس، 2021).

(9) Robert J. Diaz and Rutger Rosenberg, "Spreading dead zones and consequences for marine ecosystems", *Science Magazine*, vol. 321, No. 5891 (August 2008).

10 - وتتيح إدارة المياه والسواحل إدارة منسَّقة ومتكاملة، مثل الإدارة من المصدر إلى البحر ومن الحيد البحري المغمور إلى الشعب المرجانية، فرصا للتخفيف من التلوث وإصلاح النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية إلى ما كانت عليه. وينطوي التصدي للطبيعة المعقدة التي تتسم بها مسارات التلوث على أهمية أساسية لمنع الملوثات من الوصول إلى نظم المياه العذبة وإلى المحيطات في نهاية المطاف. ويتطلب هذا الأمر اتباع نهج تعاوني المنحى ومتعدد التخصصات لتقرير السياسات وإجراء البحوث وتخصيص الموارد لتنفيذ الهدفين 14 و 6 معاً. ويمكن للمدن أن تسيطر إلى حد كبير على التلوث البحري بتنظيم نفايات المواد البلاستيكية والانسياب السطحي للمواد المغذية. ويساهم إعمال ممارسات الإدارة المستدامة للنفايات وتشجيع مبادرات خفض استخدام المواد البلاستيكية في المناطق الحضرية في تحقيق الهدفين 14 و 11.

11 - وتزداد شعبية إصلاح النظم الإيكولوجية البحرية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية لأشجار المانغروف، والمستنقعات المالحة، والشعاب المرجانية، وشعاب المحار، والأعشاب البحرية، والطحالب البنية الضخمة. ولا تزال معظم جهود الإصلاح المبذولة حاليا على نطاق صغير[10]، حيث يواجه العديد منها تحديات في مراحل مختلفة، بما في ذلك التخطيط والتنفيذ والإدارة والمراقبة وإعداد التقارير. ولا يزال إدماج سلامة النظم الإيكولوجية البحرية والبرية ووظيفتها في المبادرات المتعلقة بإصلاح هذه النظم محدوداً، حيث لا يُعطى الاعتبار الكافي للضغوط المترابطة على البر والبحر ضمن الأطر الإدارية والسياساتية. ويؤدي هذا الوضع إلى عدم إدماج ممارسات الإصلاح في قطاعات الاستهلاك والإنتاج، وكذلك السياقات المجتمعية على نطاق أوسع.

12 - ويؤدي تدمير الموائل، الناجم عن أنشطة شتى مثل تنمية السواحل غير الخاضعة للمراقبة وممارسات الصيد المدمِّرة، إلى زيادة تعقيد الضغوط على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، بما فيها النظم الإيكولوجية في أعماق البحار، مما يؤدي إلى فقدان الموائل والأنواع الحيوية. وتؤدي النظم الإيكولوجية في أعماق البحار دوراً رئيسياً في التخفيف من آثار تغير المناخ بتخزين جزء كبير من ثاني أكسيد الكربون الناجم عن الأنشطة البشرية والتخفيف من الاحترار السطحي. غير أن التغيرات في درجات الحرارة، ومستويات الأكسجين، والحموضة تؤثر بالفعل على التنوع البيولوجي في أعماق البحار. وتشكِّل آثار الضجيج تحت الماء البشري المنشأ على العديد من الأنواع البحرية مصدر قلق أيضا.

13 - وتؤدي المناطق البحرية المحمية دورا حاسما في تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على الصمود. وقد أُحرز تقدم في تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالمناطق البحرية المحمية. غير أن حوالي 8 في المائة فقط من المناطق الساحلية والبحرية هي ما تغطيه المناطق البحرية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق، مقارنة مع 17 في المائة من المناطق البرية ومناطق المياه الداخلية. ويمكن أن تمثِّل المناطق البحرية المحمية الجيدة التصميم والتنفيذ أداةً فعالة للتكيف مع المناخ بزيادة قدرة النظم الاجتماعية - الإيكولوجية على الصمود.

14 - ولا تُدمج حاليا المناطق البحرية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق بما يكفي في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. فهناك حاجة ملحة إلى تشجيع الأخذ بنهج متكامل في إدارة المحيطات من خلال بعض النُهج مثل تخطيط الحيز البحري، ويُتاح ذلك بمواءمة السياسات على

(10) Avigdor Abelson and others, "Challenges for restoration of coastal marine ecosystems in the Anthropocene", *Frontiers in Marine Science*, vol. 7 (2020).

نطاق مختلف القطاعات، وبناء الجسور المؤسسية، وتوضيح أطر الحوكمة بين السياسات القطاعية والسياسات ذات الصلة فيما يتعلق باستخدام المحيطات وحفظها على الصعيد الوطني.

15 - ويتعين تعزيز الجهود الوطنية والتعاون الإقليمي، لا سيما فيما يتعلق بإدارة المناطق البحرية المحمية والرصد الطويل الأمد. فقد سُجلت التزامات متزايدة من الحكومات والجهات صاحبة المصلحة، حيث تم التعهّد ببلايين الدولارات لتحقيق الغاية المتمثلة في "حفظ التنوع البيولوجي في 30 المائة من يابسة الأرض ومياهها الداخلية و 30 في المائة من بحارها بحلول عام 2030" بمقتضى إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي[11]. ويتيح تحويل هذه الالتزامات إلى نتائج ملموسة فرصاً للحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية على نحو فعال.

2 - الصلة بين المحيطات والمناخ والتنوع البيولوجي (الغايتان 14-3 و 14-أ)

16 - يوجد ترابط جوهري بين المحيطات والمناخ والتنوع البيولوجي. فالمحيطات تؤدي دورا محوريا في تنظيم المناخ وهي مستودع رئيسي للتنوع البيولوجي. وقد امتصت ما نسبته 93 في المائة من الطاقة الإضافية الناتجة عن أثر الدفيئة المعزز، وما بين 20 و 30 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون البشرية المنشأ من الغلاف الجوي[12]. وتغطي الموائل البحرية والساحلية طيفا متنوعا - من البيئات الساحلية مثل الشعاب المرجانية وأشجار المانغروف ومروج الأعشاب البحرية ومصبات الأنهار إلى أعماق البحار - الذي يُعتبر الطبقة التي تقع في عمق يقل عن 200 متر. وما يقرب من 50 في المائة من سطح الأرض هو محيط يتجاوز عمقه 000 3 متر. وعلى الرغم من أن أعماق البحار لم تُستكشف من قبل إلى حد كبير، يُعتقد أنها تضم ما بين 000 500 و 10 ملايين نوع من الأنواع التي انفردت بتكيُّفها مع هذه البيئات[13]. ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى إحداث تحوُّل في التنوع البيولوجي في أعماق البحار وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية، ومن ثم التفاعل مع الاضطرابات الأخرى الناجمة عن الأنشطة البشرية[14].

17 - ويؤدي عدم كفاية الإجراءات المتعلقة بالمناخ، إلى جانب آثار الأنشطة الأخرى البشرية المنشأ التي لا تخضع للإدارة، إلى تدهور صحة المحيطات، وتدمير الموائل، وفقدان التنوع البيولوجي، وإلى التقليل من قدرة المحيطات على التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها مستقبلا[15]. ومع استمرار زيادة

(11) اتفاقية التنوع البيولوجي، المقرر 15/4، الغاية 2.

(12) Gregory C. Johnson and John M. Lyman, "Warming trends increasingly dominate global ocean", *Nature Climate Change*, vol. 10, No. 8 (August 2020); and Nerilie Abram and others, "Summary for policymakers", in *The Ocean and Cryosphere in a Changing Climate Special Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, (Cambridge and New York, Cambridge University Press, 2019).

(13) Paul V.R. Snelgrove Craig R. Smith, "A riot of species in an environmental calm: the paradox of the species-rich deep-sea floor", in *Oceanography and Marine Biology: An Annual Review*, vol. 40, R.N. Gibson, Margaret Barnes and R.J.A. Atkinson, eds. (London, Taylor and Francis, 2002).

(14) Lisa A. Levin and others, "Climate change considerations are fundamental to management of deep-sea resource extraction", *Global Change Biology*, vol. 26, No. 9 (September 2020).

(15) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability – Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (Cambridge and New York, Cambridge University Press, 2022).

انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ، تصبح المحيطات أكثر احترارا ونسبة الأكسجين فيها في تناقص ودرجة تحمُّضها في ازدياد، وقد أصبحت نسبة حموضتها في الوقت الراهن تفوق نظيرتها خلال عصر ما قبل الحقبة الصناعية بما قدره 30 في المائة. ومن المتوقع أن تصبح المحيطات أكثر حموضة مما هي عليه بما قدره 150 في المائة بحلول عام 2100[16].

18 - وتوفر العديد من الكائنات المتكلسة، بما فيها الشعاب المرجانية والعوالق النباتية، الدعم لأنواع مصايد الأسماك المهمة اقتصادياً وهي تتأثر بذلك بشكل خطير. وتشير توقعات المبادرة الدولية للشعاب المرجانية لعام 2024 إلى أن وقوع رابع حادث ابيضاض شامل على الصعيد العالمي بسبب احترار المحيطات هو أمر محتمل للغاية وقد أكدته الآن الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي في الولايات المتحدة[17]. ويتفاقم ابيضاض المرجان بسبب أنماط المناخ المرتبطة بتيار النينيو. وقد كان لتحمُّض المحيطات بالفعل تأثير سلبي على إنتاج الأغذية من تربية ومصايد الأحياء المائية من المحاريات في بعض المناطق المحيطية[18]. ويشكِّل اختلال النظم الإيكولوجية البحرية وسلاسل الأغذية البحرية تهديدات كبيرة للأمن الغذائي وسبل معيشة المجتمعات المحلية الساحلية.

19 - وينتقص هذا التدهور في صحة المحيطات من قدرتها على توفير السلع والخدمات ودورها كعامل من عوامل التخفيف من آثار تغير المناخ، مما يُشكِّل حلقة تفاعل متبادل حيث تفضي زيادة تغير المناخ إلى استفحال تدهور المحيطات وفقدان التنوع البيولوجي، فتُحدَث بذلك حلقة خطيرة من التدهور البيئي. ولذا فإن تحقيق التآزر والتنسيق في الإجراءات المتعلقة بالمحيطات والمناخ والتنوع البيولوجي التي تعزز أوجه الترابط بين الأهداف 14 و 13 و 15 تكتسي أهمية حاسمة لكسر هذه الحلقة.

20 - وتشتهر النظم الإيكولوجية الساحلية التي تخزِّن "الكربون الأزرق" مثل أشجار المانغروف والمستنقعات المتأثرة بحركة المد والجزر ومروج الأعشاب البحرية بكفاءة قدرتها على امتصاص ثاني أكسيد الكربون. وهذه الموائل الساحلية هي أيضا بمثابة مناطق تكاثر ومشاتل ومناطق تغذية ذات أهمية حاسمة لتنوع الحياة البحرية. ويتيح حفظ هذه النظم الإيكولوجية الساحلية وإصلاحها فرصا هائلة للنُهج المُستندة للطبيعة من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ وفي الوقت نفسه حماية التنوع البيولوجي والمحيطات.

21 - وحظي الدور الهام الذي تؤديه المحيطات في مجال المناخ باعتراف واسع النطاق في السنوات الأخيرة. فقد استعرض الحوار المتعلق بالمحيطات وتغير المناخ لعام 2023 الذي أُجري في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[19] الأساليب التي يمكن أن تواصل الأطراف اتباعها لإدماج

(16) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2021: The Physical Science Basis – Contribution of Working Group I to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (Cambridge and New York, Cambridge University Press, 2021).

(17) National Oceanic and Atmospheric Administration, "NOAA confirms 4th global coral bleaching event", 15 April 2024.

(18) H. Lee and J. Romero, eds., *Climate Change 2023: Synthesis Report – Contribution of Working Groups I, II and III to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (Geneva, Intergovernmental Panel on Climate Change, 2023).

(19) انظر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، "حوار بشأن المحيطات وتغير المناخ"، تقرير موجز غير رسمي أعده الميسران المشاركان للحوار المتعلق بالمحيطات وتغير المناخ للفترة 2023-2024، 15 أيلول/سبتمبر 2023.

الحلول المناخية القائمة على المحيطات في سياساتها واستراتيجياتها الوطنية للمناخ، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية[20]. وفي الوثيقة الختامية للتقييم العالمي الأول، أشار مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس إلى أن تدابير التكيف والقدرة على الصمود القائمة على المحيطات يمكن أن تقلل من مجموعة من المخاطر الناجمة عن تغير المناخ وتوفر فوائد مشتركة متعددة، ودعا الأطراف إلى حفظ المحيطات والنظم الإيكولوجية الساحلية وإعادتها إلى ما كانت عليه والعمل، حسب الاقتضاء، على تحسين إجراءات التخفيف القائمة على المحيطات (FCCC/PA/CMA/2023/L.17).

22 - وكثيراً ما تكون المجتمعات القاطنة بالمناطق الساحلية، بما في ذلك الأشخاص المتنقلون (المهاجرون والنازحون داخلياً واللاجئون) في المناطق الساحلية، من بين أكثر الفئات ضعفاً أمام آثار تغير المناخ. فتغير المناخ يمكن أن يقلِّل من الإمدادات من الموارد الطبيعية وأن يؤدي إلى استفحال التوترات الطائفية الناجمة عن سبل الوصول إلى الموارد البحرية والساحلية واستخدامها[21]. وقد تتغير مناطق صيد الأسماك مع تنقُّل أنواعها نحو القطبين بسبب التغيرات المتأثرة بالمناخ[22]. وينبغي أن تشمل الإدارة القائمة على النُظم الإيكولوجية في سياق تغير المناخ وتنقُّل الأشخاص مشاركة المجتمعات المضيفة والمهاجرين في عمليات صنع القرار على السواء، مع مراعاة ما يكون قائما في الأصل من التوترات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية. ويجب كذلك أن تراعي مشاريع الحفظ آثارها على السكان المحليين والأشخاص المتنقلين لتفادي اشتداد التوترات أو استحداث تحديات جديدة[23].

23 - وفيما يتعلق ببعض الدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق الساحلية الخفيضة، قد يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى حد تصبح معه الأراضي غير لائقة للسكن، مما يتطلب تنفيذ مبادرات إعادة التوطين المقررة. وكثيراً ما يتأثر تنقُّل الأشخاص بعوامل مترابطة من قبيل الأمن البشري والفرص الاقتصادية والمناخ والتدهور البيئي. ويجب أن تراعي تدابير الاستجابة أوجه الترابط بين الأهداف[24]. ويمكن أن يساعد توقع حدوث المخاطر المتعلقة بالمحيطات في التقليل من قابلية المجتمعات المحلية للتضرر من تلك المخاطر وتعزيز القدرة الاجتماعية - الإيكولوجية على الصمود. ويمكن أن يؤدي إدراج الاعتبارات المتعلقة بتنقل الأشخاص في المساهمات المحددة وطنياً إلى زيادة فعالية تدابير التصدي[25]، مع إتاحة خيارات للأشخاص للمكوث في مواطنهم الأصلية بكرامة أو تسهيل تنقلهم إلى أماكن أكثر أمانا عبر مسارات هجرة آمنة ومنتظمة. ويمكن أن توفر إتاحة فرص المعيشة في مجتمعات الوجهة المقصودة فوائد للجميع، وبالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف 1 و 6 و 10 و 13 و 14 و 15 و 16[26].

24 - وفي سياق السياسة العامة، يمثل الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام

(20) المرجع نفسه.

(21) Elisa Mosler Vidal, *Leveraging Human Mobility to Rescue the 2030 Agenda: IOM Flagship Report for the SDG Summit* (Geneva, International Organization for Migration, 2023).

(22) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022*.

(23) Vidal, *Leveraging Human Mobility to Rescue the 2030 Agenda*.

(24) المرجع نفسه.

(25) المرجع نفسه.

(26) المرجع نفسه.

فرصـــة كبيرة لدمج الصـــلة بين المحيطات والمناخ والتنوع البيولوجي في التدابير الرامية إلى حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في ثلثَي مساحة المحيطات تقريباً. وقد أسهم إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي في حفز اهتمام ســياســي جديد والتزام بحفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي واستخدامه على نحو مستدام، وبالتقاسم العادل والمنصف للمنافع المتأتية من استخدام الموارد الجينية. وهي تتيح فرصـــا مهمة لضـــمان أن تكون إجراءات التنوع البيولوجي متوافقة مع تنفيذ خطة عام 2030.

25 - ولا بد من وضـــع ســياســات واتخاذ إجراءات تجســد أوجه الترابط بين المحيطات والمناخ والتنوع البيولوجي. فالاستثمار في البيانات الميسَّرة، والتكنولوجيا، وتقرير السياسات المستنيرة بالعلوم يتيح فرصا حيوية للتصـــدي لتغير المناخ والتنوع البيولوجي بطريقة متكاملة. ويلزم التنســـيق بين الوكالات على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال الحوار المنتظم وبالمشاركة في مجال وضع المشاريع لتحقيق النتائج التي تسهم في تعظيم الآثار وتجنب التنافس على الموارد.

3 - الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، ومصايد الأسماك الحرفية (الغايات 14-4 و 14-6 و 14-ب)

26 - لا تزال ممارسات الصيد غير المستدامة، بما فيها الصيد المفرط، والصيد غير المنظم بشباك الجر في قاع البحار، والصـــيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تســتنزف الأرصـــدة الســمكية في العالم. كما يرتبط الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بإساءة معاملة العمال والسخرة والاتجار بالبشر[27]. وتطرح ممارسات الصيد غير المستدامة هذه تحديات كبيرة لا بالنسبة للنظم الإيكولوجية البحرية ومجتمعات الصيد المحلية فحسب، بل أيضا بالنسبة للاقتصاد العالمي والأمن الغذائي.

27 - وعلى الرغم من حدوث زيادة مطردة في مســاهمة الأرصــدة الســمكية في مواقع الإنزال الســمكي البحرية في العالم، ضـمن مسـتويات مسـتدامة بيولوجياً، من 66,7 في المائة في عام 2015 إلى 82,5 في المائة في عام 2019، فقد انخفضـت النسـبة المئوية للأرصـدة السـمكية العالمية التي صـيدت ضـمن حدود المســـتويات المســـتدامة من 90 في المائة في عام 1974 إلى 64,6 في المائة في عام 2019[28]. ويعد الحفاظ على الأرصدة السمكية والقيام، عند الاقتضاء، باستعادتها إلى المستويات التي تدعم تجديدها الكامل في ظل الظروف الراهنة ومعدلات الاســتغلال أمرا بالغ الأهمية لتحقيق الاســتدامة الإيكولوجية والاقتصــادية والاجتماعية لمصايد الأسماك.

28 - ويمثل اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بإعانات مصـــايد الأســماك، الذي اعتُمد في المؤتمر الوزاري الثاني عشـر لمنظمة التجارة العالمية، خطوةً كبيرةً نحو اسـتدامة المحيطات بحظره الإعانات الضـارة المقدمة لمصـايد الأسماك، التي تسـهم في الصـيد المفرط، والصـيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم[29]. ويتيح هذا الاتفاق الإطاري فرصة لإنهاء ممارسات الصيد غير المستدامة. فبإعادة تخصيصه للموارد المالية إثر تحديدها لأغراض الإعانات الضارة المقدمة لمصايد الأسماك، يمكِّن الاتفاق من إحداث تحول نحو اتباع

(27) ILO, *Caught at Sea: Forced Labour and Trafficking in Fisheries* (Geneva, 2013).

(28) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2024.

(29) قرار الجمعية العامة 78/68، الفقرة 147.

ممارسات الصيد المستدامة وتوسيع نطاق تنفيذ الهدف 14. ومن المهم أيضا استكمال المفاوضات بشأن المسائل المعلقة ذات الصلة والتي لا تزال معروضة على منظمة التجارة العالمية[30].

29 - وتؤدي مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، التي تمثل ما لا يقل عن 40 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي لمصايد الأسماك، دوراً أساسياً في الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، بما يدعم سبل المعيشة للفئات التي غالبا ما تكون قابليتها للتأثر بهذه العوامل أكثر من غيرها. وتشير التقديرات إلى أن زهاء 500 مليون نسمة يعتمدون، ولو جزئياً على الأقل، على مصايد الأسماك الصغيرة النطاق لتأمين سبل المعيشة. وتشكِّل النساء ما يقرب من نصف إجمالي القوة العاملة في هذا القطاع على الصعيد العالمي. ففي العديد من المجتمعات المحلية، تشارك النساء بنشاط في مختلف الأنشطة المتصلة بصيد الأسماك، بما في ذلك تجهيز المنتجات السمكية وتسويقها وبيعها. وتؤدي النساء دور المعيل الرئيسي في الأسر المعيشية التي تعتمد على مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في بعض المناطق. ولذلك فإن تحقيق الغاية 14-ب سيسهم إلى حد كبير في تحقيق الأهداف 1 و 2 و 5.

30 - ويجب التصدي للتحديات الماثلة، بما في ذلك وضع أطر قانونية وتنظيمية وسياساتية يُعترف فيها بسبل النفاذ إلى الأسواق وحمايتها لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، وذلك لتهيئة بيئة تمكينية لذلك على المستوى الوطني. ويعد تعزيز الدعم المؤسسي وبناء القدرات أمرا لا غنى عنه لمساعدة البلدان على وضع وتنفيذ هذه الأطر وإنفاذها على نحو فعال، بما يتيح لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق فرصا عادلة للمشاركة في اقتصاد السوق والاستفادة منه.

31 - وتتيح الأغذية البحرية، بما فيها تربية الأحياء البحرية، فرصا للعمالة والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتخفيف من آثار تغير المناخ. فهي أغذية لا يمكن الاستغناء عنها في العديد من البلدان النامية بفضل بصمتها الكربونية الضئيلة، وكفاءتها العالية في التحويل الغذائي، ودورها باعتبارها مصدراً غنيا من مصادر المغذيات الدقيقة الأساسية التي يصعب العثور عليها في أغذية أخرى. وهي توفر غذاءً ذا قيمة تغذوية عالية للأشخاص الذين لديهم احتياجات ماسة إليها كالأطفال والمرضعات والمجتمعات المحلية الريفية والساحلية المهمشة، بما يسهم إلى حد كبير في تحقيق العديد من الأهداف، بما فيها الأهداف 2 و 5 و 8 و 13.

32 - وبالمقارنة مع المنظومات الغذائية[31] البرية ذات المصدر الحيواني، فإن العديد من منظومات إنتاج الأغذية البحرية لها بصمة بيئية أصغر، خصوصاً منظومات تربية الأحياء المائية غير المغذَّاة مثل الرخويات ذوات الصدفتين والطحالب البحرية. وفي المتوسط، يترتب على إنتاج الأغذية المائية أيضا انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة والنيتروجين والفوسفور، ويتطلب إضافات محدودة من المياه العذبة والأراضي أو لا يتطلبها على الإطلاق، لأن الحيوانات المائية تقوم بتحويل الأغذية إلى لحوم بطريقة أكثر كفاءة من الحيوانات البرية[32]. ويمكن أيضا أن يسهم تعزيز استخدام سفن الصيد المتميزة بكفاءتها من حيث

(30) المرجع نفسه، الفقرة 148.

(31) Michael J. MacLeod and others, “Quantifying greenhouse gas emissions from global aquaculture”, *Scientific Reports*, vol. 10 (2020).

(32) Jillian P. Fry and others, “Feed conversion efficiency in aquaculture: do we measure it correctly?”, *Environmental Research Letters*, vol. 13, No. 2 (February 2018).

استهلاك الوقود وطرق الصيد المستدامة في الإجراءات المتعلقة بالمناخ على الصعيد العالمي، وفي الوقت نفسه كفالة قدرة مجتمعات الصيد المحلية على الصمود على المدى الطويل.

4 - الاقتصادات القائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات (الغاية 14-7)

33 - تكتسي الاقتصادات القائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات أهمية حيوية للاقتصاد العالمي، حيث تشير التقديرات إلى أن قيمتها تتراوح بين 3 إلى 6 تريليونات دولار سنوياً، وبذلك فهي تسهم في الحفاظ على ما لا يقل عن 150 مليون فرصة عمل في قطاعات متنوعة[33]. وتتيح هذه الاقتصادات، التي يُشار إليها أحياناً بعبارة "الاقتصادات الزرقاء المستدامة"، فرصا هائلة للدول، خصوصاً الدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، مع الحفاظ على سلامة وإنتاجية النظم الإيكولوجية البحرية للأجيال الحالية والقادمة، بما يدعم جميع الأهداف تقريباً. وسينصب التركيز في خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية - إعلان متجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود، وهي الخطة العشرية الجديدة المقرر اعتمادها أثناء المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، على إيجاد حلول عملية ومؤثرة لضمان حفاظ الدول الجزرية الصغيرة النامية على ما تحقق من مكاسب في مجال التنمية وتهيئة مستقبل مستدام وآمن لمواطنيها (A/CONF.223/2024/4، المرفق).

34 - ويكتسي حفظ الموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام أهمية أساسية لتعزيز اقتصادات قوية وقائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات. ومن التحديات التي تعوق إحراز تقدم في ذلك انتقال القطاعات الاقتصادية التقليدية القائمة على المحيطات، مثل السياحة ومصايد الأسماك والنقل البحري، إلى الأخذ بنهج الاستدامة. ويتطلب التصدي لتلك التحديات اتخاذ إجراءات متناسقة لتحديد وتنفيذ نماذج أعمال مستدامة، والاستثمار في التكنولوجيات والبنية التحتية السليمة بيئياً، وتعزيز أطر الحوكمة التمكينية، وصياغة السياسات التي تحفز ذلك الانتقال. ويتيح هذا النهج فرصا لتنفيذ الأهداف 8 و 12 و 13، من بين أهداف أخرى.

35 - ويمثِّل النقل البحري أكثر من نسبة 80 في المائة من التجارة الدولية من حيث الحجم، مما يتسبب في حوالي ما نسبته 3 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي. ويخلِّف التلوث البحري وتلوث الهواء وانبعاثات غازات الدفيئة من السفن والموانئ آثاراً مباشرة على صحة الإنسان والمحيطات. فلا يزال خفض انبعاثات الكربون من هذه القطاعات أولوية ملحة لتنفيذ الهدفين 13 و 14.

36 - وتشكِّل السياحة الساحلية والبحرية شريان حياة من الناحية الاقتصادية بالنسبة للعديد من الدول، خصوصاً الدول الجزرية الصغيرة النامية. ففيما قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كانت السياحة تمثِّل أكثر من 30 في المائة من مجموع الصادرات في 22 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث تعتمد 5 دول منها على السياحة لدرِّ أكثر من 80 في المائة من إيراداتها المتأتية من الصادرات. [34] غير أن التغيير المتزايد لسواحلها لغرض تطوير البنية التحتية وطبيعة رحلات السفر الجوية والرحلات البحرية السياحية الكثيفة الانبعاثات الكربونية قد أسهت في تدمير الموائل وتحمُّض المحيطات، مع

(33) المساهمة المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

(34) منظمة التجارة العالمية، 2024.

إلحاق أضرار فادحة بالنظم الإيكولوجية البحرية[35]. فهناك فرص لاعتماد ممارسات السياحة المستدامة على نطاق واسع وتعزيز حوكمة قطاع السياحة لتحقيق الاستدامة والقدرة على الصمود.

37 - ويشكِّل عدم كفاية التمويل والاستثمار تحديات رئيسية تواجه العديد من الدول، خصوصا الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية الساحلية. فالاستثمار في الاقتصادات القائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات يتيح فرصا كبيرة لتحقيق عائدات اقتصادية. وتشير التقديرات إلى أن كل دولار يستثمر في قطاعات مثل طاقة الرياح البحرية، وخفض انبعاثات الكربون من النقل البحري، والإنتاج المستدام للأغذية في المحيطات يُحقق ربحا لا يقل عن 5 دولارات[36].

38 - وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية مجموعة فريدة من التحديات تعترض قدرتها على تنمية اقتصادات مستدامة قائمة على المحيطات بسبب صغر مساحة كتلها من البر ومحدودية مواردها وقابليتها للتأثر بتغير المناخ، من بين عوامل أخرى. ويواجه العديد من هذه الدول حواجز تنظيمية، والافتقار إلى إمكانية الحصول على التمويل والاستفادة من التكنولوجيا، وقيود تتعلق بالبنية التحتية لتنمية اقتصادات مستدامة قائمة على المحيطات. ويعد بناء القدرات وإقامة شراكات مبتكرة وفعالة (الهدف 17) أمرا حيويا لتعزيز الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية للتصدي لهذه التحديات.

39 - وتقدم الإمكانات المتزايدة التي تنطوي عليها القطاعات الناشئة مثل الطاقة البحرية واستزراع الطحالب البحرية وإنتاج بدائل المواد البلاستيكية آفاقاً واعدة، تتناول الأهداف 2 و 7 و 13. ويظهر تحليل أجرته الوكالة الدولية للطاقة أن للرياح البحرية قدرة على توليد أكثر من 000 420 تيراواط ساعة من الكهرباء سنوياً - أي ما يزيد على حجم الطلب العالمي الحالي عليها بنسبة 18 ضعفاً. وتُظهر أيضا أشكال أخرى من الطاقة البحرية نتائج واعدة. فقوة المد وقوة الجزر والأمواج تقترب من الوصول إلى مرحلة النضج وتنطوي على إمكانية تطبيقها على نطاق عالمي.

40 - وتتطلب اقتصادات المحيطات المستدامة التمكينية التي تسهم في الحفاظ على سلامة المحيطات ضمان تمويل طويل الأجل ميسور المنال على نطاق واسع في القطاعات التقليدية والناشئة على السواء، وتيسير تبادل المعارف وتقاسم أفضل الممارسات، وضمان وجود أطر فعالة لإدارة المحيطات على جميع المستويات وتعزيز إقامة التحالفات الشاملة لعدة القطاعات.

5 - تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام عن طريق تنفيذ القانون الدولي، المجسد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (الغاية 14-ج)

41 - تحدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تضم في الوقت الراهن 169 طرفا، الإطار القانوني الواجب أن تنفَّذ في حدوده جميعُ الأنشطة التي تجري في المحيطات والبحار، بما في ذلك ما يتعلق بحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام. وحتى الآن، استُكملت الاتفاقية باتفاقين يتعلقان بالتنفيذ، هما الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية. وقد أصبح الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ

(35) المنتدى الاقتصادي العالمي، 2023.

(36) Manaswita Konar and Helen Ding, *A Sustainable Ocean Economy for 2050: Approximating Its Benefits and Costs* (Washington, D.C., World Resources Institute, 2022).

التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام ثالث اتفاق يتعلق بالتنفيذ. ويُستكمَل كذلك الإطار القانوني الدولي المتعلق بالمحيطات بصكوك مختلفة وضعتها منظمات دولية، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، وهي تتناول طائفة واسعة من المسائل المتصلة بالمحيطات. وعلى نحو ما يرد في هذا الفرع، فإن النهوض بالقانون الدولي، كما يتجسَّد في تلك الصكوك، هو أمر مهم ليس لتحقيق الغاية 14-ج فحسب، بل أيضا لتعزيز الجهود المتكاملة والتعاونية المبذولة لتحقيق جميع غايات الهدف 14.

42 - وشكَّل اعتماد الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام منعطفا حيويا في الجهود الجماعية المبذولة لتعزيز سيادة القانون الدولي، بهدف التصدي للآثار التراكمية للضغوط البشرية المنشأ على التنوع البيولوجي البحري والنظم الإيكولوجية البحرية. فهو يتناول مجموعة من المسائل المندرجة ضمن الهدف العام منه المتمثل في ضمان حفظِ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستغلالِه على نحو مستدام على المديين القريب والبعيد من خلال التنفيذ الفعّال للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية وتوطيد التعاون والتنسيق الدوليين. وينص الاتفاق على أحكام بشأن الموارد الجينية البحرية، بما في ذلك التقاسم العادل والمنصف للمنافع؛ والتدابير من قبيل الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، بما فيها المناطق البحرية المحمية؛ وتقييمات الأثر البيئي؛ وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا البحرية. فبإرسائه آليات محددة للتعاون الشامل لعدة قطاعات لغرض تنفيذ مختلف أحكام الاتفاق، يمكن أن يكون له تأثير بالغ في الجهود المبذولة بشأن الأخذ بنُهج أشمل وأكثر تكاملا لإدارة أنشطة المحيطات، على النحو الذي تقتضيه ديباجة الاتفاقية. ويمكن أن يسهم الاتفاق أيضا إلى حد كبير في تحقيق الهدف 14 وسائر الأهداف والغايات المتصلة بالمحيطات.

43 - وتواصلت في السلطة الدولية لقاع البحار المباحثات بشأن مشروع النظام المتعلق باستغلال الموارد المعدنية في المنطقة الدولية لقاع البحار (المنطقة). ويولى اهتمام خاص، في ذلك السياق، لوضع التدابير اللازمة لضمان توفير حماية فعالة للبيئة البحرية من الآثار الضارة الناجمة عن الأنشطة المتصلة باستغلال الموارد المعدنية في المنطقة، تمشياً مع المادة 145 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ولتنفيذ هذا الحكم، تشجع السلطة أيضا وضع واستعراض الخطط الإقليمية للإدارة البيئية لتوجيه عملية صنع القرار، مع مراعاة الأهداف المتعلقة بتنمية الموارد وحفظها.

44 - وبالمثل، تتواصل المفاوضات في إطار لجنة التفاوض الحكومية الدولية التي اجتمعت لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، يمكن أن يتضمن نُهجاً ملزمة وطوعية على السواء. ولا تزال المباحثات متواصلة بشأن وضع بدائل متنوعة لمعالجة دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية، وتصميم منتجات ومواد يمكن إعادة استخدامها وتدويرها، والحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي لتيسير سبل الحصول على التكنولوجيا، وبناء القدرات، والتعاون العلمي والتقني. وتهدف اللجنة إلى إنجاز أعمالها بحلول نهاية عام 2024. ومن شأن هذه المعاهدة أن تسهم إلى حد كبير في تعزيز تنفيذ أحكام الجزء الثاني عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المتعلق بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، والذي يقتضي أن تتخذ الدول، ضمن أحكام أخرى، جميع ما يلزم من التدابير المتمشية مع هذه الاتفاقية لمنع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه، أيا كان مصدره. https://wedocs.unep.org/xmlui/bitstream/handle/20.500.11822/39764/END

PLASTIC POLLUTION - TOWARDS AN INTERNATIONAL LEGALLY BINDING INSTRUMENT - English.pdf?sequence=1&isAllowed=y

45 - ويتضمن إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي مجموعة جديدة من الأهداف والغايات العالمية للتنوع البيولوجي[37]. فالغايتان 2 و 3 تنفردان بأهميتهما للأهداف المحددة في الجزء الثاني عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لأنهما يتناولان التدابير اللازم اتخاذها للحد من التهديدات التي يتعرَّض لها التنوع البيولوجي البحري والساحلي. وتتناول عدة مقررات اعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي واستخدامه على نحو مستدام، وتدعو إلى زيادة التعاون والتنسيق بين الصكوك والأطر والهيئات المعنية. وعلاوة على ذلك، تناولت نتائج الاجتماع الرابع عشر الأخير لمؤتمر الأطراف في معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية[38] أولويات حفظ الأنواع المائية، بما في ذلك الأنواع البحرية.

46 - ويمثل اعتماد اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بإعانات مصايد الأسماك في حزيران/يونيه 2022 خطوة مهمة نحو إلغاء الإعانات الضارة المقدمة لمصايد الأسماك والتي ساهمت في استنفاد الأرصدة السمكية في العالم. وقد أدى الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، باعتباره اتفاقا دوليا رئيسيا ملزما بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، إلى زيادة عدد الموقعين عليه بمقدار ثلاثة أضعاف منذ عام 2016 حيث وصل إلى 78 طرفا، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ليشمل فعليا أكثر من 101 دولة و 60 في المائة من دول الميناء. وعلاوةً على ذلك، أُحرِز بعض التقدم على الصعيد العالمي في تنفيذ الصكوك المتعلقة بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في الفترة بين عامَي 2018 و 2024. وفي أيار/مايو 2023، اعتمد المؤتمر الاستعراضي لاتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية مجموعة من التوصيات الطموحة الرامية إلى زيادة تعزيز تنفيذ الاتفاق مع اقتراب حلول الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماده في عام 2025. ويسهم التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية، والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، في نهاية المطاف، في حفظ الموارد البحرية الحية والنظم الإيكولوجية الحية واستخدامها على نحو مستدام في المدى الطويل.

47 - وأُحرز أيضا تقدم في مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال، تهدف التعديلات المُعتمدة في الآونة الأخيرة لاتفاقية العمل البحري لعام 2006، بصيغتها المعدَّلة، إلى تحسين ظروف معيشة وعمل الملاّحين في العالم وذلك بمواصلة وضع وتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن واجبات دولة العَلم، بما في ذلك ما يتعلق بظروف العمل وطواقم السفن التي ترفع علَمها. واستناداً إلى الدروس المستفادة خلال جائحة كوفيد-19، يُتوقع أن تدخل هذه التعديلات حيز النفاذ في 23 كانون الأول/ديسمبر 2024. فقد اتُّخذت مبادرات لتحسين قدرات نظم العدالة الجنائية للدول الأعضاء على التصدي للقرصنة والجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحار والانتهاكات البيئية التي تُرتكب داخل المناطق البحرية المحمية، بما يسهم في الإجراءات الرامية إلى استدامة المحيطات، مع دعم تنفيذ وإنفاذ القانون الدولي، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

(37) اتفاقية التنوع البيولوجي، المقرر 15/4.

(38) انظر www.cms.int/en/cop14.

48 - وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك تحديات مختلفة ماثلة، لا سيما في التوصل إلى الانخراط العالمي في الاتفاقات الدولية والتصدي للمعوقات المفروضة على القدرات في الدول النامية. وعلاوةً على ذلك، لا تزال محدودية القدرات التقنية والمالية والقانونية تعوق قدرة الدول النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، على التنفيذ الكامل لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المتعلقة بإيداع خرائط أو قوائم بالإحداثيات الجغرافية تصف الحدود الخارجية لجرفها القاري.

ثانيا - تعبئة جميع الجهات الفاعلة لتسريع وتيرة الإجراءات المتعلقة بالمحيطات

49 - أكد الإعلان السياسي المعنون "محيطاتنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا" وتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام 2022 على الحاجة إلى الاستثمار في الهدف 14 لضمان محيط أكثر سلامة من خلال تعبئة التمويل ونقل التكنولوجيا البحرية وبناء القدرات، إضافةً إلى تعزيز علاقات الشراكة وتعبئة جميع الجهات الفاعلة للتعجيل بوتيرة الإجراءات المتعلقة بالمحيطات. ويقدم هذا الفرع النقاط البارزة للإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي لمعالجة الشواغل المتعلقة بسلامة المحيطات، علاوةً عن أولويات أخرى.

1 - الاستثمار في الهدف 14

1 - تعبئة التمويل لتحقيق الهدف 14

50 - ستكون تعبئة التمويل للهدف 14 والاستثمار في الاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات أمرا محوريا لتحويل الاقتصاد العالمي إلى تحقيق قدر أكبر من الاستدامة مع استعادة سلامة المحيطات. وتشير الدراسات إلى وجود حاجة إلى حوالي 175 بليون دولار سنوياً لتحقيق الهدف 14 بحلول عام 2030، ولكن خُصص له مبلغ يقل عن 10 بلايين دولار لهذا الهدف في الفترة بين عامَي 2015 و 2019[39]. وبالمقارنة مع الأهداف الأخرى، لا يزال الهدف 14 يمثِّل أقل ما يُستثمر فيه من هذه الأهداف.

51 - وينقسم تمويل الهدف 14 إلى ثلاثة أنواع من التمويل هي كما يلي: التمويل العام، والتمويل الخيري، والتمويل الخاص. فعلى الرغم من أن حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للمحيطات آخذ في الازدياد، فإنه لا يزال صغيراً نسبياً ولا ينصب فيه التركيز على مسألة الاستدامة إلا جزئياً (يتراوح بين ما نسبته 0,5 و 1,1 في المائة من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية). وعلاوةً على ذلك، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية متفاوتة من الناحية الجغرافية، حيث تتركز في عدد قليل من البلدان. فقد مثَّلت البلدان المتلقية العشرين الأوائل ما نسبته 75 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، مع تدني جودة الخدمات المقدمة للدول الجزرية الصغيرة النامية[40]. وبلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للهدف 14 ما قدره 1,92 بليون دولار في عام 2019[41]، وما قدره 2,7 بليون دولار لاقتصاد

(39) World Economic Forum, "SDG14 financing landscape scan: tracking funds to realize sustainable outcomes for the ocean", white paper, June 2022.

(40) المساهمة المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

(41) World Economic Forum, "SDG14 financing landscape scan".

المحيطات في عام 2021[42]، وهو ما يقرب من 1,5 في المائة من مبلغ 175 بليون دولار سنويا اللازم لتحقيق الهدف 14.

52 - وتشمل مبادرات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الرامية إلى دعم الهدف 14 حافظة البنك الدولي المتعلقة بالمحيطات (5,6 بلايين دولار)، وخطة عمل بنك التنمية الآسيوي من أجل محيطات سليمة واقتصادات زرقاء مستدامة (5 بلايين دولار)، ومبادرة المحيطات النظيفة التابعة للوكالة الفرنسية للتنمية (تصل قيمتها إلى بليونَي يورو)، علاوةً عن مبادرات المؤسسات المالية الأخرى، مثل المصرف الأوروبي للاستثمار والبنك الألماني للتنمية[43]. ويبلغ إجمالي قيمة هذه المبادرات 12,96 بليون دولار ويمكن أن تسهم بنحو 7,4 في المائة من الاحتياجات المقدَّرة بمبلغ 175 بليون دولار[44]. وفي عام 2016، بلغ التمويل الخيري المخصص للهدف 14 ما قدره 1,2 بليون دولار، وهو ما يمثِّل 0,56 في المائة من إجمالي التمويل الذي تخصصه المؤسسات للأهداف[45].

53 - ويؤدي تعزيز الوعي بالفوائد المحتمل أن تُستمد من الاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات إلى اجتذاب المستثمرين ومقرري السياسات[46]. فقد شهدت السنوات الأخيرة المزيد من التطورات الإيجابية، مثل تسخير آليات التمويل المستدام في إطار تمويل المناخ نحو تنفيذ مشاريع تتعلق بالاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات، مما أدى إلى ظهور مفهوم "التمويل الأزرق"[47] وأدوات التمويل المبتكرة مثل السندات الزرقاء والقروض الزرقاء التي تجمع وتخصص الأموال لاستثمارها في مجالات المياه والمحيطات والطاقة المتجددة البحرية. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت مؤسسة التمويل الدولية، ومصرف التنمية الآسيوي، ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ورابطة الأسواق الرأسمالية الدولية، استناداً إلى التزامهم المُعلن في مؤتمر 2022، توجيهات لأوساط الممارسين على الصعيد العالمي بشأن السندات الزرقاء[48] ترمي إلى بناء ثقة المستثمرين وتحفيز الاستثمارات من أجل سلامة المحيطات.

54 - وسعياً إلى زيادة سد العجز التمويلي المتعلق بالهدف 14، سيكون لمؤسسات القطاعين العام والخاص، إضافةً إلى المنظمات والمؤسسات الخيرية، دور تؤديه في ذلك الصدد. وسيتعين على الحكومات أن تحدد أولوياتها وأن تضطلع بدور قيادي في تهيئة بيئة تمكينية ضرورية لتحقيق القدرة على التنبؤ والاستقرار اللازمين لتعبئة رأس المال. ويمكن للقطاع الخاص، بما في ذلك المصارف وشركات التأمين والمستثمرون، إعادة توجيه منتجاتهم وخدماتهم نحو الانتقال إلى الاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات وبإيجاد حلول مبتكرة لدعم سلامة المحيطات. كما أن المنظمات والمؤسسات الخيرية وغيرها من

(42) OECD, Data Platform on Development Finance for the Sustainable Ocean Economy، متاح على الرابط التالي: https://oecd-main.shinyapps.io/ocean/.

(43) المنتدى الاقتصادي العالمي، "SDG14 financing landscape scan".

(44) المرجع نفسه.

(45) المرجع نفسه، عملية التتبع أُجريت في عام 2021.

(46) European Commission and others, "Introducing the sustainable blue economy finance principles", 2018; **Error! Hyperlink reference not valid.**and www.unepfi.org/blue-finance/.

(47) International Finance Corporation (IFC), "Blue finance at IFC", 2023.

(48) Asian Development Bank and others, *Bonds to Finance the Sustainable Blue Economy: A Practitioner's Guide* (Mandaluyong City, Philippines, 2023).

الجهات المانحة ضرورية أيضا، بما في ذلك فيما يتعلق بتقديم المِنح والتمكين من الحصول على رأس المال والتمويل بشروط ميسَّرة.

2 - العلوم وتكنولوجيا البحار، بما في ذلك تطوير ونقل التكنولوجيا البحرية، واستخدام المعارف التقليدية من أجل سلامة المحيطات

55 - يستلزم تحقيق الهدف 14 وغاياته وجود تفاعل قوي بين العلوم والسياسات لتقديم معلومات علمية تكون جيدة التوقيت وموثوقة وواضحة ليُسترشد بها في تقرير السياسات واتخاذ الإجراءات. ويُسهم التقدم المحرز في تحسين الفهم العلمي للمحيطات في دعم التدابير القائمة على العلوم للتعجيل بتنفيذ الهدف 14، خصوصاً في سياق جملة أمور منها عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة 2021-2030، والعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، وتقييماتها العالمية للمحيطات.

56 - ويشكِّل عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، الذي أطلقته الجمعية العامة في عام 2021، إطار عمل عالمي للتصميم والتنفيذ المشتركين لعلوم ومعارف المحيطات من أجل دعم التنمية المستدامة. ويشمل عقد التحديات، الذي ينطوي على بذل الجهود في التصدي للتحديات العشرة المتعلقة بعقد المحيطات والمتماشية بقوة مع غايات الهدف 14، اعتماد تعريف واسع لعلوم المحيطات يضم أشكالا بديلة للمعرفة، فضلا عن تهيئة البيئة التمكينية اللازمة لتوليد واستخدام المعارف المتعلقة بالمحيطات بنجاح.

57 - وأُحرز بعض التقدم في تنفيذ عقد المحيطات منذ إطلاقه. ومن الإجراءات المعتمدة لعقد المحيطات 51 برنامجا و 330 مشروعا وأكثر من 80 مساهمة، بقيادة شركاء من أكثر من 60 دولة، رغم أن الإجراءات التي تقودها الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا لا تزال ممثَّلة تمثيلاً ناقصاً. وتقدم العملية الجارية لرؤية عقد المحيطات لعام 2030، التي استُكملت في أعقاب مؤتمر عقد المحيطات (الذي عُقد في برشلونة، إسبانيا، في نيسان/أبريل 2024)، نظرة عامة عالمية شاملة عن الثغرات والأولويات في علوم المحيطات، وستندرج ضمن المساهمات المقدمة إلى مؤتمر عام 2025.

58 - واتُّخذت أيضا إجراءات هامة على الصعيد الإقليمي، شملت إنشاء فرقة العمل المعنية بعقد المحيطات في أفريقيا، وتقرير إنشاء هياكل تنسيق إقليمية جديدة في أفريقيا، ومناطق القطب الشمالي، والبحر الكاريبي، وجنوب المحيط الهادئ.

59 - ويشمل عقد المحيطات وضع إطار أولي لضمان اعتماد المعارف التقليدية التي تمتلكها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية إلى جانب علوم المحيطات كمصدر تكميلي ومتساو من مصادر المعارف. واعترافاً بدور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، تتعاون منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة مع المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية من أجل النهوض بالتعاون ضمن منظومة الأمم المتحدة بشأن مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عقد المحيطات.

60 - والعملية المنتظمة هي آلية عالمية تابعة للجمعية العامة ترمي إلى إجراء استعراض منتظم للجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية لحالة المحيطات في العالم، بما يسهم في تعزيز الأساس العلمي لتقرير

السياسات، بما في ذلك من خلال تقييماتها العالمية للمحيطات. ويجري العمل على إعداد التقييم العالمي الثالث للمحيطات، الرامي إلى زيادة تعزيز تنفيذ علوم محيطات دقيقة وذات الصلة بالسياسة العامة بإدماج منظورات متنوعة، مثل الإنصاف والمساواة بين الجنسين والمعارف التقليدية، في تحليله. ويُضطَلع أيضا بأنشطة في إطار العملية المنتظمة لغرض بناء القدرات على مختلف المستويات لتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات المتعلقة بالمحيطات.

61 - وتشمل المبادرات الأخرى المتخذة ضمن منظومة الأمم المتحدة من أجل دعم الإجراءات المتعلقة بالمحيطات القائمة على العلوم مختبرات البيئة البحرية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي تقدم خدمات في مجال ضمان جودة البيانات تتعلق ببيانات التلوث البحري التي تُبلِغ عنها الدول الأعضاء، وإمكانية الاطلاع المفتوح عبر الإنترنت على نتائج قياسات النشاط الإشعاعي في البيئة البحرية. وتهدف مبادرة نُظم الإنذار المبكر للجميع، التي تشارك في قيادتها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، إلى توفير الحماية لكل شخص على هذا الكوكب من خلال نظام للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة بحلول عام 2027، يشمل المخاطر المتعلقة بالمحيطات.

62 - وتوفر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار القانوني لإجراء البحث العلمي البحري والترويج له ولتنمية ونقل التكنولوجيا البحرية. وتوفر المعايير والمبادئ التوجيهية للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية[49]، والتي تهدف إلى تفعيل ما يتعلق من الاتفاقية من أحكام بتطوير ونقل التكنولوجيا البحرية، أداةً لتعزيز بناء القدرات في المسائل المتصلة بالمحيطات والسواحل من خلال التعاون الدولي.

63 - ويتيح الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام فرصا جديدة لتعزيز البحث العلمي البحري وتيسير توليد البيانات والمعلومات ونشرها. ومن المتوقع أن يساعد ذلك في تحسين جودة المعارف المتعلقة بحوالي ثُلثي المحيطات التي لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير، علاوة عن دعم تدابير الحفظ والإدارة القائمة على أساس عملي. وسيساعد ذلك أيضا في معالجة القدرة غير المتكافئة للدول على الاضطلاع بأنشطة في المناطق الواقعة خارج حدود ولايتها الوطنية من خلال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية.

64 - وعلى الرغم من الالتزام بتعزيز الجهود المبذولة على الصعد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني في مجال المشاهدات وجمع البيانات على أسس علمية ومنهجية[38]، ما زالت بلدان عديدة تفتقر إلى الموارد والقدرات اللازمة للاستجابة للطلبات على البيانات، مما يؤدي إلى فجوات كبيرة من حيث التغطية الجغرافية وحسن التوقيت والتصنيف لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة[50]. ولذا، فإن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية البحرية بطريقة جيدة التنظيم ومتكاملة، بما في ذلك لبنية تحتية ونُظم، تحتوي على بيانات بحرية موثوقة وآنية وذات جودة عالية أن تسهم في تحقيق ما يلي: (أ) تحسين فهم التحديات المتعلقة

(49) Intergovernmental Oceanographic Commission, *IOC Criteria and Guidelines on the Transfer of Marine Technology (CGTMT)* (Paris, UNESCO, 2005).

(50) انظر https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/breaking-through.

بمستقبل المحيطات المستدامة والكوكب؛ و (ب) وضع استراتيجيات للحد من المخاطر وسد الثغرات في التغطية المستندة إلى بيانات.

3 - بناء القدرات

65 - بعد مشاورات وتقييمات، اعتمدت اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات واليونسكو استراتيجية تنمية القدرات 2023-2030 الرامية إلى الاستجابة للاحتياجات في مجال بناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والوطني. وقد أُعد مركز تنمية القدرات في مجال المحيطات، وهو قاعدة بيانات مركزية للفرص المتاحة لتنمية القدرات، ليكون أداة لزيادة فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بهذه الفرص. كما وسعت لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات شبكتها العالمية لمراكز التدريب وزادت من نطاق تأثير الأكاديمية العالمية لمدرسي علوم المحيطات. وأطلقت في الآونة الأخيرة مرفق تنمية القدرات لعقد المحيطات ليكون واجهة بينية لإتاحة إمكانية الوصول إلى المبادرات المتصلة بتنمية القدرات للشركاء المنخرطين في عقد المحيطات، مع تركيز الاهتمام على الأخصائيين في مجال المحيطات في أوائل مسارهم المهني وممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا.

66 - ووضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أدوات مستدامة ومرنة لبناء القدرات في مجال نقل البضائع واللوجستيات التجارية، والتدريب، والأدوات، والرؤى، والمنتجات المعرفية، والتوجيه. وهي تشمل مجموعة أدوات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي تقدم المساعدة التقنية، بما في ذلك الأدوات المنهجية، علاوةً عن مواد وتوجيهات تدريبية ذات صلة بآثار تغير المناخ والتكيف على البنى الأساسية الحيوية للنقل الساحلي[51].

67 - وتساعد المنظمة البحرية الدولية، من خلال برنامجها المتكامل للتعاون التقني، البلدان النامية على تحسين قدرتها على الامتثال للقواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالسلامة البحرية ومنع التلوث البحري ومكافحته. وهذا الأمر يعطي الأولوية لبرامج المساعدة التقنية الذي ينصب التركيز فيه على تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية. ويواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عمله الرامي إلى تحسين قدرات نُظم العدالة الجنائية في الدول الأعضاء على منع الجريمة البحرية واعتراضها والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً وذلك في إطار سليم يقوم على سيادة القانون وتعاون دولي فعال، بما في ذلك من خلال مبادرات جديدة وموسعة.

68 - وتقدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الدعم إلى الحكومات الوطنية في جمع البيانات بقيادتها للعمل المضطلع به في مجال حسابات المحيطات وبالمشاركة في رئاسة الشراكة العالمية لحسابات المحيطات وبإعداد أنشطة وطنية تُنفذ في آسيا والمحيط الهادئ على سبيل التجربة. فحسابات المحيطات تمثل مسارا جديدا لدمج الإحصاءات من أجل اكتساب فهم أفضل للتفاعلات المعقدة بين المجتمعات البشرية واقتصاداتها والنظام الإيكولوجي للمحيطات. وسيؤدي تحسين تكامل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالمحيطات إلى إعداد سياسات إقليمية وعالمية أفضل تعزز النهوض باستدامة المحيطات. ومن خلال الاضطلاع بالأعمال الإضافية، بطرق منها تحديد الأدوار المتباينة التي يضطلع بها النساء والرجال، يمكن استكشاف الطريقة التي يسهم بها النشاط البشري في تدهور المحيطات وحفظها.

(51) انظر https://sidsport-climateadapt.unctad.org.

69 - ودأبت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية على تقديم المساعدة إلى الدول والمنظمات الحكومية الدولية في شؤون المحيطات وقانون البحار منذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[52]. وتشمل تلك المساعدة تنمية القدرات البشرية في إطار برنامج زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية وبرنامج بناء القدرات المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون[53] في التطبيق الموحد والمتسق للاتفاقية واتفاقات تنفيذها والصكوك ذات الصلة، علاوة عن شؤون المحيطات على نطاق أوسع. واستجابةً لقرار الجمعية العامة 321/77، قامت الشعبة، عند اضطلاعها بمهام الأمانة المؤقتة للاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، بتنفيذ برنامج أنشطة يروج لفهم أفضل للاتفاق والتحضير لبدء نفاذ الاتفاق. ويجري تعميم خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها في تلك الأنشطة، وكذلك سائر الموضوعات المعاصرة والناشئة، بما في ذلك إدارة المحيطات، والتفاعل بين العلوم والسياسات، والعلاقة بين المحيطات والمناخ، والاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات.

70 - والتعليم والتوعية يكمِّلان تنمية القدرات، ويمكن لوسائط الإعلام أن تؤدي دورا هاما في زيادة الوعي بالتحديات المتعلقة بالمحيطات. ويمكن لوسائل الإعلام أن تنقل الحوار المتعلق بسبل النهوض بأهداف التنمية المستدامة من نطاق السياسة العامة إلى الخطاب العام. كما أن لوسائط الإعلام دورا حاسما تؤديه في سد الفجوة بين العلم والسياسة والعمل العام كلما تعلق الأمر بحماية المحيطات واستخدامها على نحو مستدام.

4 - تعزيز الشراكات، بما في ذلك الالتزامات الطوعية

71 - يركز هذا الفرع على مبادرات الشراكة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، التي تضم مجموعة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة، ويلقي الضوء على عدد قليل من الإجراءات المتخذة دعماً لسلامة المحيطات.

72 - وخلال المؤتمر الأول، المنعقد في عام 2017، سُجل ما يقرب من 400 1 التزام طوعي، مع تسجيل 700 التزام آخر في الفترة بين المؤتمرين الأول والثاني. وقد صدرت تلك الالتزامات الطوعية، التي كانت نتيجة رئيسية للمؤتمرين، عن مجموعة من الكيانات، من بينها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث والأوساط العلمية والقطاع الخاص والمنظمات الخيرية والجهات الفاعلة الأخرى.

73 - وأعدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقييما لآثار الالتزامات الطوعية الأولية التي بلغ عددها 628 1 التزاما[54] قبل انعقاد مؤتمر عام 2022. ورغم أن التقييم خلُص إلى أن الالتزامات الطوعية قد عززت مجتمعةً تحقيق الهدف 14، فلا يُرجح أن يكون التقدم المحرز في هذا الصدد على نطاق كاف لإحداث اختلاف كبير في سلامة المحيطات. وقد أُلقي الضوء فيه على أهمية التمويل المستدام والمقاوم

(52) انظر www.un.org/oceancapacity/.

(53) انظر www.un.org/oceancapacity/UNNF.

(54) *Assessment of the Impacts of the United Nations Ocean Conference Voluntary Commitments: Sustainable Development Goal 14* (United Nations publication, 2021).

للصدمات والطويل الأجل باعتباره أمرا أساسيا لتحقيق الهدف 14. وتضمن التحليل توصية بأن تتضمن الالتزامات المقبلة رصدا بسيطا، مع تحديد خط أساس ومقاييس متفق عليها.

74 - وخلال المؤتمر الثاني، أعلن المشاركون عن أكثر من 300 التزام طوعي[55]، تتراوح مواضيعها بين حماية المناطق البحرية والاستثمار في الطاقات المتجددة للمحيطات إلى حظر المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد ودعم التعاون العلمي المعزز. وفي نيسان/أبريل 2024 ، سُجل 2121 التزاما طوعيا. وعلى الرغم من تقديم بعض أصحاب الالتزامات تقارير مرحلية لتقاسم الإنجازات والتحديات، فإن هناك حاجة إلى مزيد من التقارير لاكتساب صورة دقيقة عن حالة التنفيذ.

75 - ونفذت منظومة الأمم المتحدة شراكات في مختلف المجالات المشمولة بالهدف 14. فالمنظمة البحرية الدولية تتولى، بالشراكة مع الجهات المانحة والدول الأعضاء، إدارة سلسلة من المشاريع طويلة الأجل، العالية التأثير، التي تدعم استراتيجية المنظمة لعام 2023 بشأن خفض انبعاثات غازات الدفيئة من السفن، واستراتيجيةً لمعالجة مسألة النفايات البلاستيكية البحرية الناجمة عن السفن، واتفاقية هونغ كونغ الدولية لإعادة تدوير السفن بشكل آمن وسليم بيئياً لعام 2009، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بمراقبة وإدارة الحشف الإحيائي الملتصق بالسفن للتقليل إلى الحد الأدنى من انتقال الأنواع البحرية الدخيلة[56]. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد الاجتماع الثاني للفريق العامل الثلاثي المشترك بين منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية لتحديد ومعالجة قضايا البحارة والعنصر الإنساني، المعقود في شباط/فبراير 2024، قائمة من التوصيات الشاملة والمنسقة الرامية إلى حماية الملاحين من العنف والتحرش[57].

76 - وأقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة شراكة للتصدي للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والجرائم المرتكبة في قطاع مصايد الأسماك، مما أدى إلى اتباع نهج موحد إزاء هذا الموضوع. ويعمل المكتب أيضا مع الصندوق العالمي للطبيعة على الحد من وقوع الجرائم التي تؤثر على البيئة وتأثيرها على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، بما في ذلك الجريمة المرتكبة في قطاع مصايد الأسماك والقطاع البحري. ومن خلال العمل مع شركاء آخرين، بما في ذلك مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموع الدول السبع، يواصل المكتب دعم الدول الأعضاء في توطيد أطرها القانونية وتعزيز التعاون بين الوكالات وبناء القدرات في مجال إنفاذ القانون البحري.

77 - وتشارك منظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في قيادة مبادرة الحد من المواد البلاستيكية في السياحة العالمية[58] وخريطة الطريق العالمية للحد من هدر الطعام في قطاع السياحة[59] في إطار برنامج السياحة المستدامة للتعامل مع كوكب واحد، ودعم إحداث انتقال نحو اقتصاد دائري بمعالجة مسألة القمامة البحرية والتلوث بالمواد البلاستيكية في المصدر وهدر الأغذية. وتشمل شراكات برنامج الأمم

(55) ترد قائمة الالتزامات الطوعية في المرفق الثاني من تقرير مؤتمر عام 2022 (A/CONF.230/2022/14). ظل سجل الالتزامات الطوعية (المتاح على الرابط التالي: https://sdgs.un.org/partnerships/ocean-commitment/register) مفتوحا منذ اختتام مؤتمر عام 2022.

(56) انظر www.imo.org/en/OurWork/PartnershipsProjects/Pages/default.aspx؛ و www.imo.org/en/OurWork/TechnicalCooperation/Pages/Default.aspx.

(57) انظر www.ilo.org/sector/activities/sectoral-meetings/WCMS_905706/lang--en/index.htm.

(58) انظر www.oneplanetnetwork.org/programmes/sustainable-tourism/global-tourism-plastics-initiative.

(59) انظر www.oneplanetnetwork.org/programmes/sustainable-tourism/sustainable-food-systems.

المتحدة للبيئة النظام العالمي لرصد البيئة فيما يتعلق ببرنامج المحيطات والسواحل، وأداة MyOcean، بالتعاون مع منظمة "Mercator Ocean"، وشراكة مع المبادرة الدولية للشعاب المرجانية، واجتماعات برنامج البحار الإقليمية[60].

78 - وتعمل المنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على تبسيط جهود الشراكة من خلال خريطة طريقها "التحول الأزرق"، التي تُنفّذ حاليا في العديد من البلدان كمسار لتعظيم مساهمة النظم الغذائية المائية. ويشمل ذلك 200 مشروع يتعلق بمصايد الأسماك وتربية المائيات، تتجاوز قيمتها نصف بليون دولار. وتشمل الشراكات الأخرى المبرمة بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والجهات المتعددة صاحبة المصلحة مبادرة مصايد الأسماك الساحلية، وبرنامج الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك على الصعيد العالمي وحفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (البرنامج المشترك للمحيطات)، وبرنامج نهج النظام الأيكولوجي في مصايد الأسماك، و برنامج "FISH4ACP"، والمبادئ التوجيهية لتربية المائيات على نحو مستدام.

79 - وتسعى شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وهي آلية مشتركة بين الوكالات من بين 30 وكالة تابعة للأمم المتحدة[61]، إلى تعزيز التنسيق والاتساق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المختصة والسلطة الدولية لقاع البحار وتعزيز فعاليتها، في حدود الموارد القائمة، وطبقا لاتفاقية الأمم لقانون البحار، ولاختصاصات كل مؤسسة من مؤسساتها المشاركة والولايات والأولويات التي أقرتها مجالسها الإدارية. وفي كانون الثاني/يناير 2024، أقر رؤساء المنظمات المشاركة في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات والمناطق الساحلية بيان التزام بتعزيز وتشجيع التنسيق بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بالاتفاق المبرم في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام.

80 - وتطرّقت الحوارات المتعلقة بالمحيطات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى المبادرات الرئيسية، بما فيها المبادرات المتخذة في إطار شراكات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني مع مجموعة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما في مبادرة الإنجازات في مجال المحيطات لعام 2030 (Ocean Breakthroughs 2030)[62] الصادرة عن شراكة مراكش للعمل المناخي العالمي[63].

81 - ويواصل مركز التنسيق الدولي المعني بتحمّض المحيطات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية تيسير وتشجيع الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لمكافحة تحمُّض المحيطات من خلال اتخاذ إجراءات محددة الأهداف في مجالات العلوم وبناء القدرات والاتصالات. وتشارك الوكالة أيضا بنشاط في آلية التنسيق

(60) انظر www.unep.org/topics/ocean-seas-and-coasts/science-and-innovation/ocean-and-coastal-observations.

(61) في نيسان/أبريل 2024.

(62) انظر https://racetozero.unfccc.int/system/breakthroughs/?_gl=1*ordyst*_ga*NTUzMDAzODY1LjE3MTY0OTQ0MjI.*_ga_7ZZWT14N79*MTcxNjQ5NDQyMi4xLjEuMTcxNjQ5NDU1NC4wLjAuMA.

(63) انظر https://unfccc.int/climate-action/marrakech-partnership-for-global-climate-action.

التابعة لفريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة، التي ساهمت الوكالة من خلالها في إعداد التقرير المعنون "النهج المشترك المتبع على صعيد منظومة الأمم المتحدة "في سبيل كوكب خالٍ من التلوث".

82 - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أيَّد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ استراتيجية قارة المحيط الهادئ الزرقاء لعام 2050 في تموز/يوليه 2022. وقد ألقى القادة الضوء على الشواغل المتعلقة بالتحديات المستمرة في المنطقة، مثل الآثار المرتبطة بتغير المناخ، إلى جانب اشتداد المنافسة الجيوستراتيجية، مما يؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف الحالية في المنطقة.

83 - وتسخر شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ابتكارات القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة. وقد دأبت منتدى الشبكة الذي يُعقد كل سنتين على إدراج مسألة المحيطات ضمن مواضيعه الرئيسية منذ عام 2016. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أحد الشركاء المؤسِّسين للصندوق العالمي للشعاب المرجانية، الذي أُعلن عن انطلاقه في عام 2020، والذي يساعد في الاستفادة من 625 مليون دولار على مدى 10 سنوات لتحفيز الاستثمارات في الاقتصاد الأزرق.

5 - تعبئة جميع الجهات الفاعلة

84 - تعدُّ تعبئة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة وإشراكها أمرا حيويا لتسريع وتيرة العمل في مجال المحيطات، والتحول إلى اقتصادات مستدامة قائمة على المحيطات، وتحقيق الهدف 14 وغاياته. وتشمل قائمة الشركاء في العمل من أجل المحيطات مجموعة من الكيانات العالمية والإقليمية والحكومات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمجتمع المدني. ويتعين أن تكون الإجراءات المتعلقة بالمحيطات شاملة للفئات الضعيفة والنساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وجميعهم يؤدون أدوارا حيوية في تلك الإجراءات، وسيكون دورهم حاسما في ألا يُترك أي أحد خلف الركب. وينبغي إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والجهات صاحبة المصلحة في المشاريع منذ المراحل الأولى من تصميمها، لغرض بناء الثقة. ويمكن إدماج نُظم معارف الشعوب الأصلية والمعارف التقليدية والممارسات المحلية في العلوم والسياسات مع اعتماد نهج قائم على الحقوق.

خامسا - المواضيع الممكن تناولها في حلقات العمل من أجل المحيطات

85 - سيتطلب التنفيذ المعجل والملح للهدف 14 الاستفادة من أوجه الترابط القائمة بين الهدف 14 والأهداف الأخرى، مع تركيز الاهتمام على غاياته المحددة وإدراج الأنشطة التمكينية على النحو المبيَّن في الفرعين الأول والثاني.

وفيما يلي المواضيع المقترح أن تتناولها حلقات العمل العشر من أجل المحيطات، استنادا إلى المساهمات الواردة:

1 - تعزيز إدارة مصايد الأسماك المستدامة ودعم مصايد الأسماك الصغيرة النطاق؛

2 - حفظ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية في أعماق البحار، وإدارتها على نحو مستدام وإصلاحها؛

3 - تسخير جميع أشكال التعاون، لا سيما على الصعيد الإقليمي؛

4 - معالجة التلوث البحري بجميع أشكاله؛

5 - الاستفادة من أوجه الترابط القائمة بين المحيطات والمناخ والتنوع البيولوجي؛

6 - تمكين الاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات التي لا تترك أحدا خلف الركب ؛

7 - تعزيز الإنتاج الغذائي المستدام من المحيطات للتصدي لمسألة الأمن الغذائي؛

8 - زيادة المعارف العلمية وتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات فيما يتعلق بسلامة المحيطات؛

9 - تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام عن طريق تنفيذ القانون الدولي، المجسد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات المتعلقة بتنفيذها؛

10 - تعبئة التمويل اللازم للإجراءات المتعلقة بالمحيطات دعما لتحقيق الهدف 14.

سادسا - آفاق المستقبل

86 - إن سلامة المحيطات معرَّضة للخطر، واستجابة المجتمع الدولي غير كافية لعكس اتجاه تدهورها. وعلاوةً على ذلك، لا يزال الهدف 14 هو أكثر هدف نقصاً في التمويل من بين جميع أهداف التنمية المستدامة. ولذل يتعين اتخاذ إجراءات سريعة ومنسقة للاستجابة لحالة الطوارئ التي تواجهها المحيطات. وقد ضمن مؤتمرا المحيطات المعقودان في عامَي 2022 و 2017 أن يحشد المجتمع الدولي جهوده من أجل سلامة المحيطات واستدامتها المحيطات بالتعهد بالتزامات قوية. وقد وُجت دعوة في لشبونة في عام 2022 إلى جميع الجهات صاحبة المصلحة للتعجيل بتنفيذ الإعلان السياسي المعتمد في نهاية مؤتمر الأمم المتحدة الثاني، المعقود في عام 2022، بعنوان "محيطنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا"، وكذلك الالتزامات الطوعية التي تم التعهد بها في المؤتمر. وسيسعى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالمحيطات، المقرر عقده في نيس، فرنسا، في عام 2025، إلى تسريع وتيرة الإجراءات لتحقيق هذه الغاية بتعبئة المجتمع الدولي والعمل بروح من التعاون والتضامن.